

الانفصاليون يوسعون نطاق نفوذهم... والأمم المتحدة تدعو مجلس الأمن للتحرك

الأزمة الأوكرانية: كيف تتأهب لصد الغزو الروسي

...وبوتين يزور القرم



قوات من الجيش الأوكراني في طريقها إلى الشرق المضطرب

عواصم - «وكالات»- أعلن الرئيس الأوكراني الانتقالي أولكسندر تورشينوف أمس أن القوات المسلحة الأوكرانية «في حالة استنفار شامل» للقتال في حال حصول غزو من قبل القوات الروسية المحتشدة عند الحدود.

وقال تورشينوف خلال اجتماع للحكومة أمس «قواتنا المسلحة في حالة استنفار شامل للقتال». وأضاف أن «خطر أن تشن روسيا حرباً ضد أوكرانيا حقيقي».

من جهة ثانية، أكد تورشينوف أن أولوية كيف حالها «منع انتشار الإرهاب» في مناطق أخرى غير تلك التي يسيطر عليها عناصر موالون للكرملين منذ أسابيع.

وقال خلال لقاء مع حكام المناطق «هدفاً الأساسي هو منع الإرهاب من الانتشار من منطقتي دونيتسك ولوغانسك إلى مناطق أخرى». وأضاف «لقد قرأنا أساساً تشكيل مليشيات محلية تضم متطوعين في كل منطقة، بشرق البلاد لمساعدة قوات الجيش والشرطة».

وكان وزير الخارجية الأميركي جون كيري اتهم روسيا بأنها تسعى «لتغيير المشهد الأمني في أوروبا الشرقية»، وطلب منها أن «تترك أوكرانيا وشأنها».

في المقابل، اتهم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الولايات المتحدة بأنها كانت أصلاً وراء الأحداث الحالية في أوكرانيا، وهي من يوجهها.

يأتي ذلك في وقت قال مصدر أمني في دونيتسك إن انفصاليين محايين لروسيا سيطروا على مدينتي كوخيفي مكني ومير للشرطة في بلدة هورليнка شرقي أوكرانيا.

وفي لوغانسك هاجم نحو ثلاثة آلاف متظاهر من الموالين لروسيا أمس الأول مقر الإدارة المحلية، ورفع المظاهرات العلم الروسي فوق المبنى.

وفي وقت لاحق هاجم نحو ألف متظاهر موال لروسيا مدعومين من نحو خمسين

رجلاً مدججاً بالسلاح مقر الشرطة المحلية في لوغانسك. وغادر مساء أمس الأول عناصر الشرطة الأوكرانية المحاصرون مقرهم وسلكوا أسلحتهم للمتظاهرين، وسيطر الانفصاليون على مبنى التلفزيون الحكومي ومقر المدعي العام في المدينة. ودان الرئيس الأوكراني المؤقت ألكسندر تورشينوف «عدم تحرك قوات الأمن وأحياناً «خيانتها الإجرامية» في منطقتي دونيتسك ولوغانسك. وفي الحصنة، يحتل الموالون لروسيا مبانٍ رسمية في 12 مدينة في شرق أوكرانيا، وتحدثت وسائل إعلام أوكرانية عن سيطرتهم على مقر بلدية بيرفوماييسك.

الغربية من لوغانسك. في هذه الأثناء، أقرت عدة وسائل إعلام روسية أمس بأن الرئيس بوتين سيوزع للمرة الأولى شبه جزيرة القرم منذ إلحاقها بروسيا لحضور العرض العسكري الذي يتخلف في 9 مايو للقبل في ذكرى الانتصار على ألمانيا النازية. وسيوزع بوتين مدينة سيواستوبول، حيث مقر الأسطول الروسي في البحر الأسود بحسب معلومات أوردتها صحيفة «كومرسانت» والصحيفة الإلكترونية «غازيتا آر يو». نقلاً عن عدة مصادر، بينها مصدر في وزارة الدفاع.

ويمكن أن يتوجه الرئيس الروسي إلى القرم بعد حضور العرض العسكري

الرئيسي في الساحة الحمراء بموسكو. وقال مسؤول في وزارة الدفاع الروسية لصحيفة كومرسانت إن الزيارة إلى سيواستوبول «مدرجة على جدول الأعمال». وأكدت الإدارة الروسية وقالت للمصادر نفسها إن رئيس الوزراء الروسي ديمتري ميدفيدف سيرافق بوتين في هذه الزيارة. وتحفل روسيا ودول أخرى كانت ضمن الاتحاد السوفياتي السابق بانتشاء الحرب العالمية الثانية في 1 مايو وليس 8 من الشهر نفسه كما تفعل دول أوروبا الغربية، وغالباً ما يستغل بوتين مثل هذه المناسبات لتشجيع الحس القومي لدى مواطنيه ودعم سياسته.

من جانبه دعا نائب الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية جيفري فيلتمان مجلس الأمن الدولي إلى العمل بشكل سريع من أجل إعادة الاستقرار في أوكرانيا. وحذر فيلتمان خلال جلسة طارئة لمجلس الأمن الليلة قبل الماضية من أن الوضع في أوكرانيا «يشتر بالخطر» بعد احتجاج مرافقي منظمة الأمن والتعاون الأوروبي واستيلاء الجماعات الانفصالية على المباني الحكومية.

واكد أن الأمم المتحدة تدشن بشدة اختطاف المراقبين الدوليين التابعين لمتابعة الأمن والتعاون الأوروبي داعياً إلى الإفراج الفوري عنهم بدون شروط والمساعدة في حل الأزمة. وأضاف أن الأمل المتفائلة بعد اتفاقية جنيف للوفعة في 17 من أبريل الجاري حول أوكرانيا «شخرت» في ظل اختلاف التطلعات وأعمال العنف الأخيرة في مناطق شرقي وجنوبي أوكرانيا.

وأوضح فيلتمان أن روسيا وأوكرانيا والولايات المتحدة بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي عقدت اجتماعاً في جنيف في 17 من أبريل الجاري وتم الاتفاق على وقف العنف واستسلام الجماعات المسلحة وتسليم أسلحتها وإخلاء المباني المحتلة والأماكن العامة. وحول اختطاف المراقبين قال السفير الروسي فيتالي تشوركين إن إرسال المراقبين بحافلة دون توفر الأوراق اللازمة إلى منطقة مليئة بجماعات مسلحة بعد أمر غير «حكيم» لافتاً إلى قيام موسكو بكل ما في وسعها لتسريع الإفراج عنهم. من جهة أنهم السفير الأوكراني يوري سيرجيف روسياً بتشجيع الأحداث شبه العسكرية من أجل عزعة الاستقرار في شرقي أوكرانيا.

وأشار إلى اعتراف الجماعات المسلحة غير الشرعية بمسؤوليتها عن الجرائم التي ارتكبتها ضحايا أن العديد من قادتها هم مواطنون روس

أفغانستان: مصرع 60 مسلحاً في هجوم على قاعدة عسكرية

كابول - «وكالات» - كشف جهاز الأمن الوطني الأفغاني أمس عن تمكن القوات الأفغانية بالتعاون مع طائرات حربية غربية من قتل 60 مسلحاً من حركة طالبان في إقليم «باكتيا» الغربي من الحدود مع باكستان.

وذكر الجهاز في بيان أن القوات الأفغانية تمكنت بالتعاون مع طائرات حربية غربية من صد هجوم شنته 300 مسلح من حركة طالبان بدعم من عناصر مسلحة أخرى من جماعات منشردة اجنبية وقبائل ضد قاعدة عسكرية أفغانية في إقليم «باكتيا» شرقي أفغانستان في وقت متأخر من يوم الأحد الماضي.

وقال البيان إن الاشتباكات بين الجانبين أسفرت عن مقتل 60 مسلحاً من حركة طالبان.

من جانبها قالت وزارة الدفاع الأفغانية في بيان أن هجوم طالبان أسفر عن مقتل خمسة جنود أفغان وإصابة ستة آخرين بجروح مختلفة بالإضافة إلى تمكن الحركة من أسر جندي أفغاني.

«الأوروبي» يحتفل بذكرى توسيع عضويته اليوم

بروكسل - «كونا» - يحتفل الاتحاد الأوروبي اليوم بالذكرى العاشرة للتوسيع عضويته لتضم 28 دولة في خطوة وصفت بأنها حدث تاريخي دفعت أوروبا نحو إعادة الوحدة والمصالحة بعد انتهاء الحرب الباردة.

وقال رئيس المفوضية الأوروبية جوزيه مانويل باروسو في بيان «نحتفل بالذكرى العاشرة لإعادة توحيد أوروبا لتذكّر مدى أهمية انضمام هذه الدول الأعضاء لأوروبا ككل ولتكون قادرين على المشاركة في تحقيق الأمن والاستقرار والأزدهار».

وذكر باروسو أنه في الأول من مايو عام 2004 انضمت إلى عضوية الاتحاد كل من قبرص وجمهورية التشيك وسلوفاكيا وألمانيا وليتوانيا ومالطا وبولندا وسلوفاكيا وسلوفينيا.

من جهة قال رئيس البرلمان الأوروبي مارتن شولتز «إن توسعة الاتحاد الأوروبي قبل عشر سنوات كانت حدثاً تاريخياً ودفعنا بأوروبا نحو إعادة التوحيد النهائي والمصالحة بعد انتهاء الحرب الباردة».

ولفت شولتز إلى أن ذلك شجع بانتقال العديد من دول وسط وشرق أوروبا من الحكم الشيوعي والاقتصاد الموجه إلى الديمقراطية والسوق الحرة بالإضافة إلى السماع رقعة الاستقرار والأمن والتحرية والأزدهار في القارة العجوز.

وأضافت أنه سيتم استقبال المواطنين خلال الفترة المسائية أيضاً من الساعة 5 مساءً إلى الساعة 8 مساءً في مبنى المؤسسة بمنطقة جنوب السرد مصطفىين معجم المستنانت لطلوليه.

العراقيون اختاروا

بالتوقيت المحلي، لتبدأ بعدها عملية فرز الأصوات، وأشار مراسل العربية إلى رفع خطر التجوال في محافظة البصرة العراقية. بعد أن كان أعلن في وقت سابق عن منع الجول فيها.

وكانت مراكز الاقتراع فُتحت أبوابها أمام ملايين الناخبين عند نحو الساعة السابعة (07:00) مساءً واستمرت عملية التصويت حتى الساعة السادسة مساءً (15:00) مساءً.

وقال مراسل بي بي سي في بغداد: إنه بالرغم من الرفع الجزئي للحظر على سير المركبات، فمازالت الحركة بطيئة والشوارع خالية، والقوات الأمنية تتدق في كل السيارات حتى السيارات التي سمحت لها بالمرور بحرية.

وأعلنت إدارة الطيران المدني فتح الأجواء العراقية أمام حركة الطيران بعد توقف التصويت، بحسب قناة العراقية شبه الرسمية. وقد جرت عملية التصويت وسط إجراءات أمنية مشددة، ووقوع أعمال عنف في مناطق مختلفة.

ويُسيّر رئيس الوزراء الحالي، نوري المالكي، إلى القوز بفترة ثلاثة في منتصفه، في وقت جرت فيه الحملة الانتخابية مع ارتفاع موجات العنف.

ويُقول مراسل بي بي سي في بغداد إن شوارع خالية، والأجواء تنسم بالأنفعال والخوف.

وإن يجري الاقتراع في بعض أجزاء البلاد التي يسيطر عليها العراقيون السنة في الألبان، بسبب التوتر المتنامي الذي يقوده مسلحون تابعون لتنظيم القاعدة.

وقد تحدى العراقيون هوجة الجماعات التي شنّها المتشددون الأربعة وتوافقوا على مراكز الاقتراع بإعداد كبير، مع إعلان نوري المالكي، خلال الإدلاء بصوته، عن قوّة «الفوز».

واحتشدت طوابع الطرّيقين منذ الصباح الباكر، إذ بدأ التصويت في الساعة صباحاً وفرض حظر التجول على السيارات في شوارع بغداد.

وسبق أن تجاوزت 328 ثانياً من بين 9012 مرشحاً لشغل مقعد البرلمان، في الانتخابات لئلا تستنفذ، على المالكي التي يفوز بها بعد ثلاثين صوتاً.

ويحقّ 22 مليون عراقي التصويت، مع فتح نحو 50 ألف لجنة اقتراع أبوابها للناخبين في مختلف أرجاء البلاد.

وكان المالكي من أوائل من أدلوا بأصواتهم في فندق بجوار المنطقة الخضراء الخاصة بإجراءات أمنية شديدة حيث يوجد مقر الحكومة. وحثّ الناس على أن يحضروا هذه على الرغم من التهديد الأمني.

وأشار المالكي إلى أن شكل الحكومة المقبلة سيعتمد على نتائج هذه الانتخابات وأن لا تكون الحكومة المقبلة استئناساً للحكومة السابقة، ويواجه اقتصاد البلاد صعوبات، كما توجّه للملكي انتقادات بأنه يعيق الإنصافات الطائفية ويجادل تعزيز سلطته.

وأقاد مصدر أمني في شرطة كركوك بمقتل امرأتين من عائلة واحدة في انفجار عبوة ناسفة زرعت على جانب الطريق أثناء توجه العائلة المكونة من خمسة أفراد إلى أحد المراكز الانتخابية في قضاء المديس غرب كركوك. وأدى هذا إلى عزوف عدد من الناخبين عن الذهاب إلى مراكز الاقتراع التي أصبحت شبه خاوية عقب تجميع اليوم.

وفي قضاء بيجي تباركت في محافظة صلاح الدين، حاول انتحاري يرتدي حزاماً ناسفاً، حشبال مصدر أمني، «اقتحام مركز انتخابي في الحي العسكري في القضاء فقام شرطي بالإسقاط به من قمح من اقتحام المركز ففجر حزامه الناسف، مما أسفر عن مقتله هو والشرطي وشخص آخر بالقرب منه، وإصابة تسعة أشخاص آخرين بجروح».

لبنان: تأجيل

يذكر أن كل الأساط السياسية اللبنانية كانت شبه متأكدة بأن «النصاب

المضف: 6.879 مليارات

العنوان العراقي خالّد أحمد المضف أمام الدورة 77 للجنة الأمم المتحدة للتعويضات «إن تعزيز مواصلة الكويت إسلام هذه الدلفعات يعتمد على استمرار تدفق اللوارد في صندوق التعويضات وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة».

وشدد على «الحاجة لخاصة الإيداع المنتظم التي يلتزم به العراق في صندوق التعويضات لنسبة خمسة بالمئة من الإيرادات المالية من جميع مبيعات صادرات العراق من النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 1956 فضلاً عن نسبة مماثلة من قيمة أي مدفوعات غير نقدية للنفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي».

وأضاف المضف «إن الكويت تشدد أيضاً على أهمية الاستقرار في الحفاظ على آلية شفافة تضمن التحقيق في المبالغ الممولة إلى صندوق التعويضات إذ سيرغب استمرار إيداع هذه المبالغ من الأرباح النهائية لعممة مجلس الإدارة بخصوص دفع كامل التعويض لدولة الكويت الذي أقره المجلس بأنه حق شعب دولة الكويت».

وأوضح «أنه منذ البداية عندما تم الاتفاق في عام 2008 على أن يجتمع العراق ومجلس الإدارة وفقاً لجانته الأمم المتحدة للتعويضات مناقشة موضوع المبالغ النقدية والمسلحة البع الكويت غلت حكومة الكويت ملتزمة بالعمل».

كما أشار إلى «تجديد دولة الكويت في الصلات مختلفة التزامها واستعدادها لمناقشة هذا الموضوع تحت مظلة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات».

وأضاف «نود أن نذكر بأن ضمان دفع المبالغ النقدية والمسلحة للكويت هو مسؤولية مجلس الإدارة وفقاً لجانته الأساسية ولها لا يجب على لجنة الأمم المتحدة للتعويضات أن تقلص من جهودها حتى يتم تسديد كامل المبالغ لاسيما وأن اللجنة وفقت دوماً على أهمية الاستعداد لتوفير الخبراء وتقديم العون الفني بهدف المساعدة لإحراز تقدم حقيقي في هذا الصدد».

وأكد «أن الحكومة الكويتية قد قدمت التسهيلات السياسية إلى مجلس الإدارة وتم الإفراج عن المبالغ المحتجزة تحت الرقم 258 فإن الكويت تسير منذ استلامها البرنامج بنجاح وتقدم دولة الكويت في شهر مايو 2014 تقريرها بناء على الاتفاق الذي تم بين نقطة الإرتباط الوطني الكويتية ومجلس الإدارة».

«البلدي»: لا بديل

حسن كمال عقب انتهاء اجتماع اللجنة في تصريح صحفي أمس إن اللجنة أوصت بضرورة إلزام أصحاب العمارات والمباني التجارية في مدينة الكويت العاصمة بالمحافظة على الجانب الجمالي لهذه المباني بما يتسق مع طبيعة ونشاط استخداماتها حفاظاً على الطيف الحضاري للمدينة التي تعد واجهة للعالم.

وأضاف أن اللجنة طالبت جهاز بلدية الكويت بضرورة إيجاد مواقع في مدينة الكويت لإنشاء مواقف للسيارات متعددة الأبعاد لمشيرا إلى إلزام الشديد الذي نعتته منه العاصمة ككرة مستخدمين الطرق فيها.

وذكر أنه تمت الموافقة على طلب وزارة الأوقاف تخصيص موقع مسجد ضمن المنطقة «ب» بمنطقة الشويخ الثالثة الخدمية الجارية في حين تم تأجيل النظر في طلب تخصيص أرض شحرو ومبنى اللجنة العليا للمشروعات الذي تقدم على أملاك الدولة العقارية والجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات في منطقة الشويخ «ع» الإدارية.

هيئة الزراعة

الخاص - سكري - مجبول - أم الدهن - ثبوت سيف، لذلك السلة المالية بواقع 3.5 دنانير لكل شطة مشرفة على أن يكون الحد الأقصى لصرف الدعم بواقع 100 نخلة مشرفة لكل 65 ألف متر مربع.

وتضمن القرار أن يصرف دعم النخيل المشر بعد إجراء المعاينة والتأكد من أمار النخيل وأن يكون الصرف وفقاً لإحصائية هيئة النخيل المستحق للدعم والتي يتم تسجيلها باستمارة الإحصاء.

ولشروط القرار النخيل المستحق للدعم من جميع الأراضي وخصوصاً «سوسة الخيل المشر» ميّناً أن تسجيل استمارة الحصر لا يتم إلا بعد التأكد من تسجيلها باستمارة الإحصاء.

«السكنية» تستدعي

بيان صحفي أمس أنها ستستقبل الراغبين بالتخصيص لإيجاد رغبتهم بالتخصيص في البيوت الحكومية بمدينة صباح الأحمد لأصحاب العائلات من 12/31/2002 وما قبل وقسم الوفرة لأصحاب عائلات من 12/31/2004 وما قبل والبيوت الحكومية في شمال غرب الصليبخات لأصحاب طليات من 12/4/1992 وما قبل.

من جانبه أعرب الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي الدكتور عبداللطيف الرباني أن وزراء الداخلية بدول المجلس يحثوا في لقاءهم التشاوري الذي عقده برئاسة الشيخ محمد السادس الصباح عددا من الموضوعات الأمنية المهمة التي من شأنها أن تعزز العمل الأمني المشترك وتحقق الأهداف التي تسعى إليها دول مجلس التعاون من أجل سلامة ولائهم والاستقرار لدول المجلس وصيانة تكسيات وأمنيات التي تحققت لشعوب دول المجلس عبر المسيرة المباركة لمجلس التعاون

وأكد الرباني أهمية الاجتماع في تعزيز الإيجابية الأمنية في دول المجلس من أجل مكافحة الجريمة والمخاطر المجرمين وحماية المجتمعات الخليجية من أثارها المدمرة وأن العمل الأمني الجماعي لدول المجلس هو صمام الأمان لتعزيز أمن واستقرار دول المجلس

وقال الرباني أن وزراء الداخلية أكدوا أصرار دول المجلس وتصميمها على محاربة الإرهاب واجتثاث وحماية المجتمعات الخليجية من أثاره السلبية على أمن واستقرار دول المجلس كما عبروا عن اعتزازهم بالشعور بالثقة الذي وصل إليه التعاون والتنسيق المشترك بين الأجهزة الأمنية في دول المجلس في مجال مكافحة الإرهاب وما تولده بولندا الخليجية من جهود للقضاء على المنظمات والخطايا الإرهابية ومحاكمة الفكر المتطرف باعتباره فترا مرفوضاً يتعارض مع مبادئ نبذنا الإسلامي الحنيف وقمنا ومبادئنا العربية

وأشار الرباني إلى الأمانة بالأوامر والتوجيهات السامية التي صدرت في كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين بشأن منع المشاركة في أعمال قتالية في الخارج أو الانتماء إلى تيارات أو جماعات فخرية متطرفة أو مجموعات إرهابية لحماية لشعوب دول المجلس من الأخطار في أعمال غير مشروعة تتنافى مع قيمنا ومبادئنا

من جانبه أعرب الأمين العام المساعد لدول مجلس التعاون الخليجي للشؤون الأمنية العديد هزاع الهاجري بأقرار وزراء الداخلية الخليجين لجدول أعمال المؤتمر التشاوري والمتمثلة بمواضيع وعلاء الداخلية في مجال إنشاء الشرطة الخليجية «الترابول» والذي سوف يكون مقره في دولة الإمارات العربية المتحدة وكذلك إنشاء المكتب الدائم لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في الأمم المتحدة «فيينا» مشيراً إلى أن هذه القرارات قد أسهمت في إقرار جدول الأعمال في صورته الحالية

الكويت: ملتزمون

وقال السفير العتبي «إننا نحكي القيادة الفلسطينية والشعب الفلسطيني على صموده وأصراره على استعادة حقوقه وأرضه ومقدساته وستلزم دولة الكويت قيادة وحكومة وشعباً بمواصلة دعمه المعنوي والسياسي والمادي».

وذكر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة القاضي بإعلان عام 2014 عاماً دولياً للتضامن مع الشعب الفلسطيني ولأن الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء أكدت على حرص المجتمع الدولي على إيصال رسالة تأييد للشعب الفلسطيني المظلوم.

وقال أن إسرائيل متعادية في سياساتها «الاستفزازية والعنصرية» التي من أجلها تضعف عملية السلام برمتها وتؤسس «مرحلة خطيرة» للأوضاع في الشرق الأوسط قد لا يكون سلام وعادل نهائي في ظلها التي تحتضن إسرائيل تجاه التي مباردة حقيقية لإرساء سلام شامل وعادل ونهائي بين الطرفين.

وذكر السفير العتبي في سرده للاستفزازات الإسرائيلية بانتهاكات حرمة المسجد الأقصى بشكل يتنافى وبخلاف التزاماتها، داعياً المجتمع الدولي إلى الضغط على إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال للتخلي عن خططها «العنصرية المتطرفة والمتمهجة» لتهويد القدس.

وطالب بالضغط على إسرائيل لإنهاء حصارها غير القانوني لغزة فوراً وبغير شروط وفتح كافة المعابر وفقاً لالتزاماتها الدولية ووقف كافة الأنشطة الاستيطانية غير الشرعية في الأراضي المحتلة والالتزام بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وبما يؤدي إلى الانسحاب من كافة الأراضي التي احتلتها عام 1967.

وتد سياسة إسرائيل الاستيطانية وبصدارة أراضي الفلسطينيين وطردهم من منازلهم ومزارعهم وممتلكاتهم، فضلاً عن كل هذه الممارسات لا تمثل تحدياً للمجتمع الدولي وخزراً للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي فحسب بل تمثل تهديداً لأي فرض حقيقة للمسلم في الشرق الأوسط وإشاعة للتوتر وعدم الاستقرار.

وأضاف أنه في ظل تصادي إسرائيل في انتهاكاتها وعدم امتثالها لقرارات الشرعية الدولية فإن دول المنطقة وشعوبها تعدد الأمل على مجلس الأمن للضغط بموجب الميثاق بصيانة السلم والأمن الدوليين، مشدداً على أن على أن عملية السلام في الشرق الأوسط تشهد مرحلة بالغة العنف والخطورة ولا يمكن التنبؤ بنتائجها محملاً إسرائيل المسؤولية الكاملة عن أثار الخطير الذي أتت إليه المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية بسبب رفضها الالتزام بمرجعات عملية الدفعة الرابعة من الأسرى الفلسطينيين.

وأعرب السفير العتبي عن دعم دولة الكويت لجهود دولة فلسطين للحصول على العضوية في جميع الوكالات الدولية المتخصصة والانضمام إلى المواثيق والمعاهدات والبروتوكولات الدولية مذكراً في هذا الصدد بالقرارات التي اتخذها مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في الكويت في مارس الماضي.